جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التخطيط العالمي لتوجيه العمل الاثري ودوره في حماية الاثار

الدكتور محمد جمال الدين مختار

الرياض

1412 هـ - 1992 م

التخطيط العلمي لتوجيه العمل الأثري ودوره في حماية الآثار

الدكتور محمد جمال الدين مختار(*)

المقدمـــــــة:

يتميز الوطن العربي بأنه مهد الحضارة الانسانية التي قامت على أرضه في تتابع تأريخي تسجله تلك البقايا المادية سواء القائم منها على ظهر الأرض أو الكامن في باطنها أو المحفوظ في المتاحف والمخازن الأثرية مما أضفى على منطقتنا مكانة ثقافية وحضارية بالغة الأهمية.

ومع ذلك، فقد افتقرنا ـ حتى عهد قريب ـ الى رؤية قومية تجاه ذلك التراث مما كان له آثار سيئة، ليس فقط في تسرب جانب كبير من ذلك التراث الى أوربا وأمريكا بل وفي تحول الكثير من آثارنا الى أطلال خَرِبَة نتيجة اهمالها قروناً عديدة.

ومن ثم فمن الضروري بذل جهود جبارة لانقاذ ذلك الموقف البالغ التردي خاصة وأن مشكلات المياه الجوفية والتلوث البيئي وزحف المشروعات الزراعية والصناعية والسياحية ومشكلات الكثافة السكانية زادت من صعوبة الموقف وخطورته وتعقيده.

(*) رئيس هيئة الآثار المصرية سابقاً. القاهرة: جمهورية مصر العربية.

ومن هنا.. يتضح حجم المسئولية ونوعية التحدي اللذان يتعين على ادارات الآثار أن تواجههما لتأمين التراث الأثري من موقع شامل وجذري عن طريق فلسفة جديدة تتجه نحو رؤية أثرية شاملة فعالة ثم وضع خطط قومية متكاملة لسياسة لا تتغير نتيجة تفكير فردي أو تغيير قيادي.

التخطيط الشامل

الواقع إن مهمة ادارة الآثار تتلخص في نقطتين رئيستين يجب التخطيط لهما تخطيطاً علمياً وهما:

١ ـ الحفاظ على التراث الأثري وصونه وذلك عن طريق:

أ ـ حمايته وحراسته ومنع التعدي عليه أو سرقته أو تهريبه.

ب ـ ترميمه وعلاجه وصيانته وتقويته وانقاذه من كل خطر أو ضرر.

جـ ـ حصره ومسحه وتسجيله تسجيلاً علمياً شاملاً.

٢ ـ التعريف بذلك التراث ومافيه من روعة وأصالة وابداع عن طريق:

أ ـ عرضه عرضاً جيداً سواء منه ما كان في اماكنه الأصلية (آثار ثابتة) أو معروضاً في المتاحف (آثار منقولة) التي يجب تطويرها والإكثار منها.

ب ـ الكشف عما لا يزال في باطن الأرض من تلك الآثار عن طريق الجس والحفر والتنقيب.

جـ ـ التعريف بالتراث عن طريق النشر العلمي والتعليمي

والثقافي وعن طريق ربطه بالثقافة من جهة وبالسياحة من جهة أخرى، وكذا بالعمل على ادماجه في حياتنا الحالية وربطه بحاضرنا الحي ومستقبلنا المشرق بإذن الله.

ويجب أن يتم ذلك مستخدمين التقنية والبحث العلمي، مستفيدين من كل ما أنجزه العقل البشري من منجزات، منفتحين على العلم الحديث والعالم المتطور.

والواقع أن هناك اعتبارات عديدة تقف حائلاً دون تأدية هيئات وادارات الآثار لواجباتها على الوجه الأكمل ومن بينها:

١ ـ ضخامة المسئولية وتشعبها نظراً لتوزع الآثار وتنوعها وكثرتها وسوء حالتها.

٢ ـ الحاجة الماسة الى نمو الوعي بأهمية الآثار وحتمية المحافظة عليها ومنع التعدي عليها.

٣ ـ صعوبة الالتزام بقوانين حماية الآثار وخاصة فيما يتعلق بالتعدي والسرقة والازالة والاخلاء.

٤ ـ تعقد مشكلة توفير بدائل سكنية ينقل اليها سكان الأحياء والقرى الواقعة داخل المناطق الأثرية أو في زمامها.

٥ ـ الزحف السكاني والتوسع الزراعي والصناعي والنشاط السياحي ومشاكل الأمن القومي، وغير ذلك من المشروعات التي تهدد المناطق الأثرية.

٦ ـ المشاكل الادارية والمالية والوظيفية التي تلاحق الآثار وتعوق تنفيذ الخطط المقترحة.

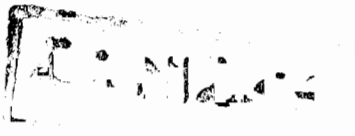

٧ ـ عدم اهتمام الأجهزة الحكومية سواء منها المركزية أو المحلية بمشروعات الآثار وعدم وضع الآثار في وضعها المناسب ما بين الأجهزة القومية.

لذا.. فنحن في أمسّ الحاجة الى خطة طويلة الأمد، شاملة، متكاملة للتعامل مع كل أثر وموقع أثري طبقاً لأولويات محددة وسياسة ثابتة وتشمل هذه الخطة الكثير من العناصر من بينها:

أولاً: خطة المسح الأثري:

ونقصد بذلك اجراء مسح شامل كامل لكافة المواقع الأثرية على اختلاف أنواعها، ولا نقصد بذلك مجرد اعداد قوائم بالآثار أو المناطق الأثرية، وإنما نقصد دراسة كل أثر أو موقع واعداد تقرير واف مدعم بالخرائط مع تزويده بكافة البيانات التأريخية والأثرية والعوامل المؤثرة فيه، على أن تقوم لجنة عليا بدراسة التقارير وتصنيفها وتوضيح أولوياتها من حيث التنقيب والترميم والصيانة والتجميل واقامة المتاحف الإقليمية والمحلية واعداد المخازن اللازمة وغير ذلك من الخدمات التي تصون الأثر وتجعله قبلة للمشاهدين.

ثانياً: خطة التنقيب والجس:

سوف أركز هنا على موضوعات ثلاثة:

الأول: موضوع البعثات الأجنبية وطرق التعامل معها.

والثاني: هو وظيفة الأثري أو مفتش الآثار ومهماته وواجباته.
أما الثالث: هو تخزين ما تخرجه الحفائر من آثار.

بعثات التنقيب الأجنبية:

التنقيب هو الطريقة التقليدية للكشف عن الآثار المطمورة، وهو في نفس الوقت أسلوب العمل الأساسي للأثري، رغم ما يستلزمه من جهد ومشقة ونفقات وما يصاحبه من مشاكل، وتقوم به عادة بعثات وطنية من الأثريين العرب أو بعثات أجنبية من الجامعات والمؤسسات الأثرية المهتمة بالبحث الأثري والتأريخي.

ومما لاشك فيه أن لدى الأثريين الوطنيين والرأي العام العربي انطباعات مريرة من جراء ما حدث في القرنين الماضي والحاضر لانعدام الواعز الأخلاقي وضعف أساليب البحث العلمي، كما شجع على ذلك وقوع معظم الوطن العربي في براثن الاستعمار، كما أن لدينا الشعور بالمرارة من جراء كوننا عالة على غيرنا في الكشف عن كنوزنا.

ومع ذلك فإننا ـ الى حد كبير ـ لازلنا في حاجة الى بعض البعثات الأجنبية الجادة التي يمكنها أن تعمل معنا في حقل التنقيب الأثري نظراً لضخامة تراثنا، وباعتباره تراثاً انسانياً يهم العالم بأجمعه، ولعل تطور الوعي الأثري، وحزم القوانين الأثرية ورقابة الآثريين الوطنيين تجعلنا الآن في موقف يسمح لنا بقبول اشتراك بعض البعثات الأجنبية في العمل ببلادنا اذا ما اتخذنا سياسة واضحة ازاءها

ووضعنا استراتيجية شاملة لكيفية التعامل معها ولتنظيم العلاقات بينها وبين السلطات الآثرية الوطنية التي قد نضطر الى القيام بها، ولنستفيد من تقدمهم العلمي والتقني.. وهذه بعض الأسس التي يمكن الأخذ بها في هذا السبيل:

١ ـ تفضل البعثات الوطنية في العمل الآثري، مع ضرورة العمل على ترك جانب من المناطق الأثرية ببلادنا لأجيال المستقبل من الآثريين الوطنيين.

٢ ـ يجب أن تكون أولويات التصريح للبعثات الأجنبية بدءاً بالمناطق الأكثر تعرضاً لأخطار البيئة والأكثر تأثراً بمشروعات الدولة في ميادين الزراعة أو الصناعة أو غيرها، وكذا المعرضة بطريق مباشر لأخطار طبعية أو بشرية.

٣ ـ أن يقتصر علم البعثة على منطقة معينة حتى انتهاء العمل بها، وأن تتعهد البعثة بمواصلة العمل في الموقع، حتى لا تقوم بمجرد جس الموقع ثم تركه دون استكمال عملية التنقيب والاّ يسمح للبعثة بالعمل في نفس الوقت في موقع آخر قبل إنهاء عملها بالموقع المرخص لها بالعمل به.

٤ ـ ألاّ يسمح لبعثة أجنبية من دولة تتخذ موقفاً معادياً لسياسة الدولة أو سياسة الوطن العربي بالعمل في مجال التنقيب أو أي مجال أثري آخر.

٥ ـ يجب أن يوضح بترخيص البعثة حدود المنطقة المصرح العمل بها والمدة المحددة لها وكافة الشروط الخاصة بالتنقيب بها، وألاّ يسمح لأفراد البعثة بدخول المنطقة في غير المدة المصرح بها.

٦ ـ أن يرأس البعثة الأجنبية أستاذ أو عالم له خبرة مؤكدة وأن تكون البعثة مرسلة من جامعة أو معهد علمي معروف ومتخصص.

٧ ـ أن يكون فريق عمل البعثة الأجنبية متكاملاً من مهندسين ومعماريين ومرممين ومصورين ورسامين ومساحين بجانب الآثريين، أي بعبارة أخرى ضمان كفاءة البعثة من الناحيتين العلمية والمادية.

٨ ـ أن تقترن خطة كل بعثة أجنبية بخطة مكملة لها تقوم فيها البعثة بأعمال الترميم والصيانة للآثار التي سبق الكشف عنها في موقع العمل، وما تقوم بالكشف عنه من آثار منقولة أولاً بأول وقبل انتهاء الموسم على أن يكون ذلك تحت اشراف الأجهزة الوطنية المختصة.

٩ ـ أن تلتزم البعثة بالتسجيل الأثري المتتابع وأن تزود الادارة الوطنية بسجل متكامل وتقرير شامل عن الأعمال التي قامت بها والنتائج التي توصلت اليها وذلك بصفة دورية.

١٠ ـ أن تلتزم البعثة بالنشر العلمي عن حفائرها في مدة أقصاها خمس سنوات من تأريخ أول كشف لها بالموقع ويسقط بعدها حقها في الأسبقية في النشر، وعليها أن تسلم ادارة الآثار عدداً يتفق عليه من كل كتاب أو نشرة أو مقال تصدره عن أعمال التنقيب ونتائجه العلمية.

١١ ـ لابدَّ من الحصول على موافقة صريحة من الهيئة عن استخدام البعثة للوسائل التقنية الحديثة سواء في الحفر أو التصوير أو خلافه على أن تعفى البعثة من أداء الرسوم الجمركية اذا تنازلت عن الأدوات والأجهزة ووسائل النقل التي استخدمتها

لإدارة الآثار أو الجامعات أو مراكز البحث الوطنية.

١٢ ـ أن تقيم البعثة على حسابها مخازن في منطقة التنقيب بالاتفاق مع ادارة الآثار على أن تؤول هذه المخازن الى تلك الادارة بعد انتهاء عمل البعثة في المنطقة.

١٣ ـ أن تساعد البعثة في تخليص المنطقة من الرديم أولاً بأول حتى لا تطمس فيما بعد معالم الكشف الأثري وأن تساعد في اعداد المنطقة للزيارة.

١٤ ـ أن تكون لإدارة الآثار كامل السلطة في الاشراف والرقابة على أعمال البعثة لضمان سلامة الآثار والمواقع الأثرية، وما يكشف عنه بها، وأن يكون لإدارة الآثار الحق في دخول المنطقة الأثرية والاطلاع على السجلات وزيارة المخازن وتوجيه العمل وتعديل الخطة وفقاً لصالح الأثر والمنطقة الأثرية.

١٥ ـ أن يكون المفتش أو الآثري المرافق للبعثة الأجنبية متقناً للغة البعثة أو لغة أجنبية متداولة، وأن يكون على مستوى المسئولية وألّا تقل أقدميته على خمس سنوات ويستحسن أن تزود البعثة الأجنبية التي يزيد أفرادها عن عشرة بأكثر من مفتش.

١٦ ـ أن تؤول ملكية جميع الآثار المكتشفة التي تعثر عليها البعثات العلمية الأجنبية للدولة، وقد يجوز وفي أقل حدود ممكنة أن تقوم إدارة الآثار بمنح البعثة الأجنبية عدداً محدوداً للغاية من الآثار المنقولة المتكررة، على أن يكون لها ما يماثلها من القطع الأخرى من حيث المادة والنوع والصفة والدلالة التأريخية والفنية وعلى ألّا تقتصر ما تؤول اليها من آثار على الدراسة في المعاهد أو العرض في المتاحف.

١٧ ـ عدم اعارة البعثات الأجنبية بعض الآثار المكتشفة للدراسة والمعالجة أو الفحص الاّ في حالات الضرورة القصوى، وفي أقل حدود ممكنة، وبعد التأكد من تعذر دراسة أو معالجة الآثار المطلوبة للاستعارة، وبعد أخذ كافة الاحتياطات والضمانات الكفيلة بإعادة الأثر.

١٨ ـ أن تقوم ادارة الآثار بحرمان أي بعثة أثرية من مزاولة الحفر اذا ما اشترك أحد أفراد البعثة في عملية تتصل بتهريب الآثار أو ارتكاب أي جريمة من الجرائم المشار اليها في قوانين الآثار مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة للاستيلاء على الآثار دون حق، أو ما شابه ذلك من جرائم.

واجبات مفتش الآثار:

مفتش الآثار هو الأثري المقيم بالمنطقة والمشرف على آثارها وهو عصب العمل الأثري والمسئول عن كافة المهام العلمية والادارية بالمنطقة ولذا فقد تعددت واجباته ومسئولياته التي نذكر من بينها:

١ ـ الحفاظ على المنطقة الأثرية المسئول عنها والابلاغ عن أي ضرر يصيبها كتآكل الجدران أو تشققها أو تراكم الأملاح أو محاولة تعدي أو سرقة أو تخريب أو اجراء حفر غير قانوني أو أي خطر يهددها نتيجة لعوامل طبيعية أو بشرية واتخاذ ما بيده من امكانات لوقف الضرر أو التعديات.

٢ ـ القيام بأعمال الحفائر والمجسات في منطقته، والتي تتم عادة على

مواسم، ومراقبة البعثات الأجنبية التي تعمل في المنطقة والتأكد من التزامها بالعقود واللوائح.

٣ ـ العمل على تسجيل آثار المنطقة وكذا الآثار التي بالمخازن التابعة لها والتأكد من سلامتها وجردها بصفة دورية.

٤ ـ ملاحظة الأعمال الجارية في المنطقة كالترميم والأعمال الهندسية والرسم والتصوير والمسح وضمان عدم تعارضها مع وجهة النظر الأثرية.

٥ ـ النشر العلمي والثقافي عن آثار منطقته وما أجري من حفائر بها وما تم من اكتشافات أثرية أو ترميمات.

٦ ـ الاشتراك مع الهيئات الأخرى التي لها اهتمامات أو مهام بالمنطقة كأعمال السياحة والمحاجر والجبانات وأجهزة الحكم المحلي حتى لا يحدث تعد غير مقصود على الآثار.

٧ ـ الإشراف المباشر أو غير المباشر على المسئولين عن حراسة الآثار، وكذا متابعة القضايا الخاصة بالآثار ومعاينة التعديات وتقديم التقارير والمذكرات الخاصة بها.

٨ ـ كافة الأعمال الادارية المتعلقة بعمله كالمشتريات والشئون المالية والاشرافية على أماكن العمل والاستراتيجيات والسيارات، وكذا الرد على البريد وتوزيع الأعمال والحضور والانصراف والاجازات، وكذا مرافقة ضيوف الدولة الرسميين وكبار الزوار أثناء زيارتهم للمنطقة.

المخـــازن:

لعل من أهم وسائل المحافظة على الآثار هو اقامة مخازن مغلقة تتبع أحدث طرق التخزين وتستخدم وسائل الإنذار المتطورة، وتقوم على أساس من الدراسات الفنية والعلمية، وترتب بها الآثار وتنظم بشكل يجعل من السهل الوصول اليها ودراستها، أي تكون بمثابة مخازن متحفية حديثة. ومن القواعد التي يجب مراعاتها في هذه المخازن:

١ ـ لابد أن تزود بتهوية جيدة وبدرجات حرارة ورطوبة نسبية مناسبة وثابتة حتى لا تتوفر البيئة المناسبة لنمو الفطريات والحشرات.
٢ ـ اجراء عمليات تنظيف وكشف ومعاينة وجرد دورية على الآثار بتلك المخازن.
٣ ـ عمل تسجيل علمي شامل لجمع القطع الأثرية بحيث يسهل دراستها والوصول اليها ويستحسن اجراء عمليات الترميم اللازمة للآثار قبل خزنها بالمخازن.
٤ ـ توزع الآثار داخل المخازن بحيث توضع الآثار ذات النوعية أو المواد المتشابهة معاً حتى لا تؤثر أي منها على الأخرى فيستشري الضرر.
٥ ـ تحفظ الآثار في أقل مستوى من الاضاءة لتجنب الأثر الضار لأنواع الإضاءة المختلفة.
٦ ـ لا تفتح المخازن الاّ بأمر اداري ولجنة ولأسباب معقولة كالجرد أو اختيار قطعة أثرية لمتحف أو معرض أو ادخال آثار جديدة أو

السماح لأحد الدارسين بالتصوير ودراسة ونقل نقوش احدى القطع الأثرية.

٧ ـ يلحق بالمخزن إن أمكن مركز للحراسة ومعمل صغير للصيانة.

ثالثاً: خطة تسجيل الآثار وتوثيقها:

أضحى تسجيل الآثار ـ نظراً لما تسببه العوامل الطبيعية كالزلازل والتعرية الجوية والعوامل البشرية كالتخريب والسرقة من ضياع أو تشويه لمعالم الكثير من الآثار ـ من أهم واجبات الآثري، بل إن هذه العوامل لتقتضي الاسراع في تسجيل الآثار تسجيلاً علمياً شاملاً وبأحدى الوسائل التقنية، والواقع أن هذه العملية تشمل عنصرين أساسيين هما: التسجيل والتوثيق (أي تحويل السجلات الى وثائق).

وتختلف أعمال التسجيل بالنسبة للآثار الثابتة عن تلك التي تزاول فيما يتعلق بالآثار المنقولة.

الآثـــار الثابتـــة:

حسّنت الاختراعات الحديثة أساليب التسجيل وزادت من مكانته وتشمل خطة التسجيل عادة الخطوات التالية:

١ ـ تصوير ما سبق نشره من نصوص ومناظر ورسوم للأثر المراد تسجيله.

٢ ـ اعداد خرائط بيانية للأثر.

٣ ـ التسجيل الفوتوغرافي للأثر وما عليه من نقوش.
٤ ـ التسجيل الفوتوجرامتري.
٥ ـ رفع الأثر هندسياً وتسجيل الخصائص المعمارية.
٦ ـ نسخ النصوص القديمة.
٧ ـ تسجيل الوصف الأثري.
٨ ـ الرسوم على الصور الفوتوغرافية المكبرة.
٩ ـ عمل طبعات ونماذج مجمعة لأهم المناظر والنقوش ونماذج مصغرة للمعابد والأبنية.
١٠ ـ التسجيل اللوني للأثر على الرسوم والطبعات والنماذج.
١١ ـ تصوير جميع التسجيلات السابقة على أشرطة ميكروفيلم.

خطة التوثيق:

يقوم القائمون بالتسجيل إثر انتهائهم من أعمالهم المتنوعة من تصوير ورسم وهندسة.. وغير ذلك بالعمليات التالية:

١ ـ تسجيل الأعمال في سجلات خاصة لكل عمل على حدة، فهناك سجل للصور السلبية التي أخذت من المراجع أو الطبعات القديمة، وسجل للصور التي أخذت بالموقع، وهو نوعان: سجل ابتدائي خاص بكل أثر، وسجل نهائي لجميع الصور التي صورت، ثم سجل للرسوم الهندسية المحبرة، وسجل للرسوم الخطية وسجل للنماذج والطبعات، وسجل للصور والرسوم الفوتوجرامترية.
٢ ـ وضع صور جميع التسجيلات في بطاقات، فهناك بطاقات بلون

خاص (أخضر مثلاً) للتسجيل من المراجع أو الصور القديمة، وبطاقات للصور التي أخذت بالموقع وبطاقات للخرائط البيانية وبطاقات للرسوم الهندسية بعد تصويرها ، وبطاقات للوصف الأثري والمعماري وأخرى للنصوص ثم توضع بطاقات كل جزء من الأثر في إضبارة أو ملف خاص.

كما تعد بطاقات صغيرة يكتب عليها جميع أرقام البطاقات المتنوعة الخاصة بكل جزء من الأثر، تعمل «فيشات» لجميع الموضوعات والأسماء التي وردت ضمن التسجيلات.

٣ ـ المحافظة على هذه الوثائق والتسجيلات واتخاذ كافة الوسائل لصيانتها ووقايتها، ومن ذلك انشاء حجرات مكيفة الهواء لحفظ السلبيات والوثائق التي تتأثر بالحرارة، وذلك توطئة لانشاء مركز للمعلومات يختص بتلك الآثار.

الآثار المنقولة المعروضة بالمتاحف والمحفوظة بالمخازن

يجب أن تراعى عند التسجيل القواعد التالية:

أولاً: نظراً لأن السجلات العامة الأصلية للمتاحف والمخازن لها أهمية قصوى بصفتها مستندات رسمية فإنه يلزم علاجها تقنياً، وذلك بتقوية الأوراق باستخدام احدى اللدائن الحديثة، ولصق الأوراق الممزقة وتثبيت المواد المدونة بها البيانات واعادة اظهار بعض الكتابات التي أصبحت غير واضحة.

ثانياً: يلزم لتصوير هذه السجلات العامة الأصلية توفر صور بالحجم الطبيعي بأكثر من نسخة تكون في متناول يد الباحثين والدارسين حتى تحفظ السجلات الأصلية بعيدة عن الاستخدام العام، وبالتالي عن احتمال تلفها لما لها من صفة مستندية خطيرة.

ثالثاً: يلزم اعادة تسجيل الآثار في سجلات جديدة بطريقة علمية دقيقة تتضمن بالاضافة الى البيانات الكاملة الصحيحة للآثار أرقاماً وأوصافاً ومقاسات وأوزاناً إذا احتاج الأمر، ومصدرها وتأريخ ورودها ونوع المواد المصنوعة منها، وكذا صوراً لكل أثر من مختلف زواياه، كما تتضمن توقيع المسئول امام كل أثر يقوم بتسجيله حتى يمكن الرجوع اليه لتوضيح الأمور اذا حدثت خلافات، وكذلك يسهل تحديد المسئولية اذا حدثت أخطاء ومن خلال هذه العملية يتم تصحيح الأخطاء الموجودة في السجلات الأصلية، نظراً لأن بعض هذه السجلات سبق أن حررت بواسطة غير مختصين أو متخصصين وسجلت فيها الآثار بطريقة خاطئة لا تساعد على التعرف على القطع الأثرية.. وقد نتج عن هذه الأخطاء اشكالات عديدة عند تسليم عهدة الآثار الى الأمناء في بعض المتاحف وعند احالة بعض أصحاب عهدة الآثار الى المعاش، ويجب أن يتمشى التسجيل الجديد مع الظروف الخاصة والتقليدية لكل متحف أو مخزن فإذا كانت هناك أرقام عديدة للأثر الواحد يجب أن تدون كلها في خانة الملاحظات وهناك طريقة مقترحة للترقيم باستخدام العددين الأخيرين من السنة ثم رقم مجموعة الآثار الواردة ثم رقم القطعة الأثرية ويجب أن يخصص جهاز متدرب لهذه العملية الدقيقة يقوم بها تحت اشراف

اصحاب الخبرة في هذا المجال كما يجب أن يخصص معمل تصوير لإمداد العملية بالصور المناسبة للتسجيل.

رابعاً: يجب عمل بطاقات للآثار تحفظ في نظام مسلسل حسب أرقامها حتى يسهل استخراج البطاقة الخاصة بأثرها عن طريق رقمه الخاص به ومن ثم الحصول على البيانات الخاصة به، على أن تشمل هذه البطاقات جميع البيانات العلمية وكذلك تحتوي على صور لكل قطعة أثرية، ويبين بهذه البطاقات تحركات كل قطعة أثرية لأي غرض من الأغراض مع توقيع المسئول المختص عن كل تحرك وكذلك عند عودتها الى مكانها الأصلي.

خامساً: يجب استكمال عملية تصوير السجلات الأصلية المستندية والسجلات العامة الدقيقة الجديدة بطريقة الميكروفيلم أو بأي طريقة أحدث حتى يمكن حفظها في أماكن آمنة للرجوع اليها وقت الضرورة، وكذلك يلزم فحص أفلام الميكروفيلم السابق تصويرها للتأكد من سلامتها والنظر في اعادة تصوير ما قد يكون قد تلف منها.

سادساً: تنقل السجلات العملية الدقيقة في سجلات نوعية تبعاً لأقسام المتحف أو المخزن حتى يمكن تحقيق الفائدة العلمية في حالة دراسة مجموعة نوعية متجانسة كما أن هذه السجلات النوعية تصلح كمستندات رسمية في حالة تسليم عهدة أو نقلها من أمين الى آخر.

سابعاً: تسجل محتويات السجل الأثري أو القطع الرئيسة به، بالصور والأرقام على لوحة ذات حجم مناسب تساعد الدارسين والمهتمين في التعرف على أماكن القطع الأثرية التي يعرفون شكلها

فقط، ولا يعرفون أرقامها ولا أماكنها، وهذه اللوحات التي تثبت عليها الصور طبقاً لأماكن عرض القطع الأثرية في القاعات قد أثبتت التجربة أنها ذات فائدة كبيرة، وهي تعتبر بمثابة وسيلة للتوعية بالآثار وحبذا لو اتبعت في هذه اللوحات الطرق الحديثة السمعية والبصرية لتحقق الهدف منها.

ثامناً: تُجمع المعلومات العلمية والمراجع الخاصة بالمجموعات المتجانسة للآثار الموجودة في أقسام المتحف أو المخزن المختلفة على شكل دليل «كتالوج» علمي.

تاسعاً: نظراً لأن أجهزة الكمبيوتر تعتبر من أحدث وأدق أجهزة المعلومات علاوة على ما توفره من اختصار في الوقت فيجب البدء فوراً في اتخاذ خطوات تنفيذ نظام معين في التسجيل المتحفي يصلح لإدخال الكمبيوتر للحصول على البيانات العلمية الخاصة بجميع محتويات كل متحف بطريقة سريعة تمشياً مع التقنية الحديثة.

تسجيل الوثائق التأريخية ووسائل الحفاظ عليها

يشمل تعريف الوثائق جميع النصوص والموضوعات المنقوشة والمكتوبة التي دونت لأهداف متنوعة وإن لم يكن تدوينها أصلاً بغرض نشرها.

وتضم الوثائق التأريخية نوعين أساسيين:

رسمي: ويشتمل على معاهدات، وقوانين، ومراسيم، وفرمانات، وغيرها مما يتصل بشئون الحكم.

خاص (أو شعبي): ويشتمل على سجلات حساب، وعقود، وخطابات وغير ذلك مما يتصل بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة الخاصة، ولا تقل الوثائق الخاصة في قيمتها وأهميتها عن الوثائق الرسمية فهي تلقى الضوء على أحوال مجتمعنا والعلاقات بين أفراده وبينهم وبين السلطات الحاكمة وغير ذلك من الأمور، ويزيد من قيمتها أنها قد تصل الينا مكتوبة بخط أفراد من الشعب دون تزويق أو تحريف.

ومما سبق يتضح أن هناك حاجة ملحة للحفاظ على الوثائق والاستفادة منها، وذلك وفاءً بالتزاماتنا نحو التراث القومي كما أن هناك ادراكاً ووعياً من جانب المتخصصين تجاه واجبهم في هذا الشأن بالاضافة الى الصحوة القومية التي بدأت فيما يتعلق بالتراث الأثري والتأريخي الذي تعد الوثائق من أهم مكوناته.

وبناء على ذلك فإننا نقدم هنا بعض التوصيات في هذا الشأن، منها:

١ ـ الالتزام بأعمال القوانين الخاصة بالوثائق وتطبيقها على كافة الوثائق سواء كانت في حوزة الهيئات أو الأفراد.
٢ ـ الاهتمام بتطبيق مواد القوانين الخاصة بحماية الآثار وخاصة فيما يتعلق بالتسجيل أو الصيانة أو الترميم أو الاستخدام العلمي.
٣ ـ توجيه الجهود الكافية لتجميع وثائقنا التأريخية بالداخل والخارج مع حيازتها والحفاظ عليها وذلك:
أ ـ باتخاذ موقف ايجابي تجاه الوثائق الموجودة بالخارج ومحاولة

الحصول على نسخ أو صور منها سواء عن طريق اتفاقيات التبادل الثقافي أو عن طريق ارسال بعثات الى الخارج لتسجيل وتصوير ما أخرج من ديارنا من تلك الوثائق.

ب ـ ضرورة البحث عن الوثائق التي لدى الهيئات والأفراد في ارسال بعثات تطوف أرجاء البلاد لتصويرها.

جـ ـ تجميع الوثائق التي لا تضمها دور الوثائق مثل: المكلفات، وقسائم الزواج، ودفاتر المواليد والوفيات، ووضعها في مبنى خاص بها أو تخصيص فرع لها بدور الوثائق أو أن تحتفظ الدور بنسخ أو صور منها.

د ـ تصوير وتسجيل وتوثيق وفهرسة جميع الوثائق كافة مع العناية بترجمة المكتوب منها باللغات الأوربية أو التركية أو غيرها أو المكتوبة بخط خاص مثل خط القرمة أو المسند.

٤ ـ العمل على أن يتم نشر الوثائق بأسلوب علمي دقيق وتفصيلي يراعى فيه على سبيل المثال: دوافع نشر الوثيقة واثبات نصها الأصلي وتحقيقه، والتعليق عليه ونتائج نشرها مع ذكر المراجع ليستعين بذلك من يريد الاستزادة عن موضوعها.

٥ ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد أجيال متمرسة من المترجمين والمحققين والمفهرسين والباليوجرافيين (المخصصين في أشكال الكتابة القديمة) والايجرافيين (المتخصصين في أشكال حروف الكتابة وأنواعها)، والمتخصصين في علم البرديات، وفي فنون ترميم الورق والبردي وغير ذلك من الفنون والعلوم المتصلة بمجال الوثائق.

٦ ـ النظر في إنشاء معاهد فنون للتراث الحضاري والتأريخي والأدبي يقوم بدراسة ونشر كل ما يتعلق بهذا التراث وفي مقدمته التراث الوثائقي.

رابعاً: خطة الترميم والصيانة:

تجتاز آثار العالم كله الآن مرحلة خطيرة دقيقة تؤكدها عشرات الحملات الدولية التي تقوم بها اليونسكو في سبيل انقاذها، كحملات انقاذ النوبة بمصر وآثار فينسيا (البندقية) وفلورنسا في ايطاليا، والاكروبول باليونان، وقرطاجنة بتونس، وفهنجادارو بباكستان، وبرمبادور بأندونيسيا، وصنعاء باليمن، وفاس بالمغرب . . وغيرها في كل مكان وبقعة.

والواقع أن هناك بالفعل مخاطر طبيعية وبشرية عديدة تهدد آثارنا، يجب أن يتوقعها الانسان لأنها نتاج عوامل تقليدية بعضها قديم ارتبط بالزمن، وبعضها حديث فرضته ظروف الحياة المعاصرة، وتكمن الأهمية الزائدة لهذا الموضوع في أن الوطن العربي أكثر بلاد العالم آثاراً ولدينا ملايين القطع الأثرية في المخازن والمتاحف والكثير منها يحتاج الى ترميم واصلاح وعلاج وتقوية وصيانة وتثبيت وانقاذ وحماية واعادة بناء وتجميل وتنظيف. . وغير ذلك.

والواقع أن ذلك الخطر على الآثار يرجع الى عوامل طبيعية أو بيئية وأخرى بشرية من فعل الانسان، والعوامل الطبيعية متعددة، منها عوامل جيولوجية كحركات القشرة الأرضية من براكين وزلازل

وهزات أرضية، وكنوعية التربة المقامة عليها الآثار، فالتربة المسامية مثلاً قادرة على امتصاص المياه التي تتبخر بعد ذلك تاركة ما بها من أملاح وعوامل بيولوجية أيضاً كخواص الحجر الذي استخدم في اقامة الأثر ومدى مقاومته لعاديات الزمن.

وهناك العوامل الجوية، فالهواء نفسه قد تعلق به الغازات الحمضية والأملاح وخاصة في المناطق الصناعية، المزدحمة بالسكان، وهناك الرياح الشديدة، الهبوب التي تصطدم ببعض أجزاء الأثر فتؤدي الى تآكلها، وكذا العواصف المحملة بالرمال والتي تحتك بالآثار فتفتت سطوحها، كما أن الرياح قد تؤدي في المناطق الصحراوية الى تحرك الكثبان الرملية فتضر الآثار ضرراً كبيراً، ثم اشتداد درجة الحرارة التي تسبب تبخر المياه وتراكم الأملاح، وكذا اختلاف درجات الحرارة صيفاً وشتاء وليلاً ونهاراً، وهي ذات تأثير مدمر على سطوح المباني الأثرية، ثم تأثير الأمطار الضار على الآثار وكذا السيول التي تغمر الآثار وتملأ شقوقها بالمياه التي تتبخر وتترك الأملاح المتبلورة فتفتك بها، وأخيراً الرطوبة الجوية وما تسببه من تآكل في سطح الآثار لتراكم الأملاح عليها.

وهناك العوامل الحيوية منها النباتية كالأعشاب (الحلفا والطحالب وحشيشة البحر وغيرها) التي تنمو وسط الأحجار وعلى سطوحها وجدرانها وتزاحم أعمدتها وتماثيلها وكذا الحيوانية كالخفافيش والحشرات كالزنابير والنحل والنمل والكائنات الدقيقة والفطريات التي تنخر في الأخشاب والبردي والورق بوجه خاص.

ويزداد تأثير هذه العوامل ويزداد مفعولها كلما قدم الأثر وضعفت مقاومته أي أن الزمن يلعب هو الآخر دوراً رئيساً ومستمراً في زيادة قدرة هذه العوامل على التدمير والتخريب.

والعوامل البشرية هي الأخرى متعددة منها التوسع الزراعي وما يتبعه من مشروعات ري وصرف، مما يزيد في نسبة الرطوبة الجوية ويؤثر في تخزين المياه الباطنية، بل إن بعض مشروعات الري قد تؤدي الى غرق الآثار تماماً، ولدينا أقوى مثل على ذلك وهو بناء السد العالي في جنوب مصر في الستينيات الذي كاد أن يغرق سبعة عشر معهداً ومئات من المناطق الأثرية بقبورها وحصونها وبقايا مدنها لولا نجاح الحملة الدولية لإنقاذ آثار بلاد النوبة، كذلك يلعب الصرف الصحي وشبكات المجاري دوراً خطيراً في رفع منسوب المياه الباطنية ويؤدي الى طفح المياه على الآثار.

كذلك أدى الكشف عن الكثير من هذه الآثار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وازالة ما كان يغطيها من أتربة ورمال الى تعرضها لعوامل التعرية المختلفة والى تيسر سرقتها والتعدي عليها وهدمها لاستخدام أحجارها في البناء.

وقد أدى تزايد الحركة السياحية وتزاحم الزوار حول الآثار الى اضرار خطيرة، فالسياح يلمسون الآثار والمعروضات الأثرية ويتهافتون على تصويرها مستخدمين الفلاش الذي يسيء الى النقوش والرسوم ذات الألوان، كما تصر الهيئات السياحية على اقامة المنشآت

الضارة بالآثار «كالكفتريات» وغيرها.

كذلك فإن المشروعات العمرانية والصناعية والعسكرية والترفيهية تهدد الآثار تهديداً صارخاً، وكذا حركة المواصلات من برية وجوية ومائية تؤدي بما تسببه من اهتزازات الى قلقلة الآثار.

فإذا أضفنا الى ذلك أن الترميم والصيانة ليستا عملاً روتينياً بسيطاً بل هي أعمال متشابكة مكثفة يجب أن تتم بوجه عام وفقاً للخطوات التالية:

أ ـ تسجيل شامل للأثر وما به من مشاكل ترميمية وما تعرض له من أضرار.

ب ـ دراسات علمية وتقنية مكثفة للتعرف على طبيعته وظروفه التي تعرض لها وعلى أسباب تدهوره.

جـ ـ دراسة لأنسب المواد اللازمة لاجراء أعمال الترميم والصيانة واختيار أنسب الطرق وأكثرها صلاحية لأعمال الترميم دون تغيير لمعالمه المعمارية والفنية.

د ـ القيام بأعمال الترميم والصيانة المستمرة للأثر وتهيئة أنسب الظروف لسلامته والحفاظ عليه.

ويحتاج ذلك كله الى قدرات متعددة وملكات متنوعة كالقدرة على البحث العلمي المستمر، فمجال الترميم متغير ومتطور دائماً وفقاً للتقدم العلمي والتقني العالمي وكذا الكفاءة الفنية التي تتولى التنفيذ لنتائج البحوث والدراسات المستمرة، ثم الملكة اليدوية التي تستطيع أن تترجم ما يعطى لها من أبحاث والتي اكتسبت خبرتها بالممارسة.

كما يحتاج الترميم الى العمل الجماعي، إذ يقوم به فريق متكامل متعاون من مهندسين وحرفيين وآثريين ومصورين ورسامين، ولا يمكن لأي فئة من هذا الفريق العمل في معزل عن الأخرى والا أضر ذلك بالأثر.

وأخيراً فإن الترميم يحتاج لدرجات من التخصص في ترميم وصيانة المواد المختلفة كالمعادن والأخشاب والأحجار والفخار والآجُر والصلصال والورق والبردي والجلد والأقمشة والعظام والمباني والنقوش الجدارية والزجاج والقيشاني.. وغيرها.

ولكن من ناحية أخرى.. فهناك عوامل وحقائق تبعث على الاطمئنان فيما يتعلق بمجال الترميم والصيانة منها على سبيل المثال:
أولاً: اهتمام ادارات الآثار بهذا المجال ووضعه في الموقع الأول من مجالات اهت ها، ويشهد بذلك ما قامت به من نشاطات في السنوات الاخيرة في كثير من الدول العربية.
ثانياً: إنشاء قسم للترميم بكلية الآثار بجامعة القاهرة الحقت به المعامل المتخصصة، وبدأ في تخريج الاختصاصيين في الترميم، ونرجو أن تتعدد في المستقبل القريب أقسام ترميم وصيانة الآثار في الجامعات العربية.

ثالثاً: ارسال عشرات البعثات الى دول متعددة مثل ايطاليا والنمسا وبولنده وروسيا والمجر ليعود أصحابها وقد تخصصوا في مختلف مجالات الترميم ويعملون بإدارات الآثار وبكليات الآثار.
رابعاً: الاهتمام الاعلامي سواء في الصحف أو الاذاعة أو التلفاز

بأعمال الترميم التي تقوم بها ادارات الآثار وتشجيعها لهذه النشاطات.

خامساً: الاتصال المستمر بالمؤسسات الدولية للترميم مثل (مركز ترميم الآثار بروما المنبثق من اليونسكو) ومخبر الترميم التابع لليونسكو ببغداد.

ومع ذلك فمن الواجب أن نضع في أذهاننا أن الترميم عملية بالغة التعقيد وأن هناك مفاهيم يجب أن نضعها نصب أعيننا عند ترميم الأثر ومنها:

١ ـ أن الترميم لا يعني تجميل الأثر بقدر ما يعني المحافظة عليه وعلى ما يحمله من معلومات عن تاريخ وحضارة الانسان.

٢ ـ أن مجال الترميم متغير ومتطور فيجب أن يكون القائمون بالترميم على اتصال مستمر بأحدث ما وصل اليه العلم في هذا السبيل، وذلك للتعرف على طبيعة الأثر وأسباب تدهوره وأفضل وسائل انقاذه وترميمه وأنسب المواد اللازمة لذلك، وأحدث المعدات المستخدمة في هذا السبيل.

٣ ـ أن الترميم يجب أن يتم بحيث لا يطمس أو يغير من طبيعة الأثر الأصلية وأن يحترم المرمم ما أضيف للأثر على مدى العصور من اضافات أو تعديلات.

٤ ـ أن يتضمن الترميم صيانة وحماية البيئة التي يقع الأثر في نطاقها، وأن يراعى تعامل الأثر مع البيئة التي نشأ فيها.

٥ ـ من الأفضل أن يتم أكبر قدر ممكن من الترميم سواء فيما يتعلق

بالآثار الثابتة أو المنقولة في المكان الذي اكتشف فيه الأثر.

٦ ـ أن يستخدم في كل حالة أسلوب يناسب الأثر، إذ يصعب اتباع أسلوب واحد أو طرق متشابهة في عملية الترميم.

٧ ـ أن تراعى دائماً توصيات الميثاق الدولي لصيانة الآثار وترميمها الذي صدر في فيينا سنة ١٩٦٢م (ميثاق فيينا) وما طرأ من تلك التوصيات من تعديلات واضافات.

٨ ـ ينبغي وضع خطة قومية لترميم الآثار، ووفق سياسة تجمع بين الاستقرار والدوام ودون تزييف لشواهد التاريخ والحضارة والثقافة والفن، على الاَّ يكون طابع التحرك من موقف درء الخطر العاجل بل بناء على تخطيط شامل يعتمد على مجهودات فردية أو آراء شخصية أو عمليات وقتية.

٩ ـ يجب الاهتمام بإعداد الفنيين اللازمين في ميدان الترميم ابتداء من العامل الفني فالملاحظ الفني فأختصاصي الترميم بجانب الخبراء المتخصصين في مجالات تتصل بمشكلات الترميم، والواقع أن الجانب البشري من المشكلة في غاية الأهمية وهو يتناول ثلاث نواح هامة هي: الجانب المادي ثم اعداد المرمم وأخيراً رعايته صحياً.

أما الجانب المادي: فيتركز في تحسين مرتبه ومنحه المكافآت والحوافز وتشجيعه مادياً ليستمر في آداء عمله الدقيق والشاق في نفس الوقت دون معاناة أو قلق.

والجانب الثاني الذي يتركز في الاهتمام بإعداد المرمم اعداداً

سلیماً مدروساً. سوف نتحدث عنه فيما بعد.

أما الجانب الثالث، هو:

الرعاية الطبية للعاملين في ترميم الآثار:

فهو جانب يتعلق بالناحية الانسانية المتصلة بالترميم، وهذه الناحية تؤثر على صحة المرمم، إذ ثبت علمياً أن المرمم يتعرض لبعض المخاطر أثناء تأدية عمله، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية والعلمية التي شملت العالم، ومع كثرة المشتقات الكيميائية التي زادت من تلك المخاطر، وقد تنبه الطب الحديث الى خطورة ذلك، مما دعا الى بزوغ فرع جديد من فروع الطب يدرس الأخطار والسموم التي يتعرض لها كل فرد وهو يؤدي عمله وهو ما يسمى الآن بطب الصناعات والأمراض المهنية.

ومع هذا التقدم في علوم الطب بقيت بعض المهن بعيدة عن دائرة النور ولم تمتد اليها يد البحث والدراسة، ربما لقلة عدد أفرادها، وربما لأنها تقع في دول نامية لم يرتفع فيها الوعي الصحي الى المستوى المطلوب، ومن هذه المهن مرممو الآثار في الأقطار العربية التي تمتلك أكبر وأروع ثروة أثرية في العالم.

إن من مقتضيات المحافظة على هذه الآثار رعاية صحة العاملين في ترميمها بوجه خاص كي نبعد عنهم الأخطار التي يتعرض لها نتيجة تعاملهم مع المواد الكميائية وتعرضهم أحياناً للاشعاعات، وخاصة من مضى عليهم في أعمال الترميم أكثر من عشر سنوات فهم

أكثر حاجة الى الرعاية الصحية لتناسب ظروف عملهم.

ويتعرض العاملون في الترميم الى مجموعة كبيرة من المواد الكيميائية التي تتفاوت في تأثيرها على الجسم بالاضافة الى عوامل طبيعية عدة، وبعض الاشعاعات وكذلك مجموعة من الطحالب . .
وفيما يلي أهم هذه الأخطار:
أولاً: مجموعة كبيرة من المواد الكيميائية التي تؤثر على الجسم وخاصة اذا تعرض لها الانسان باستمرار أو بجرعات كبيرة أو بتركيز مكثف، ومنها المذيبات العضوية كالأسيتون والتولوين والكحول الإثيلي وعشرات من المذيبات الأخرى.

ومنها القلويات والأحماض كالنشادر وحامض النتريك، وكذا الشموع والمبيدات الحشرية، والأصباغ والسيانور.

وقد يتسبب التعرض لها بجرعات كبيرة أو بتركيز أو باستمرار الى الاصابة بالتهابات جلدية أو دوار أو صداع أو ارهاق وغير ذلك من الأعراض المرضية وكذا التأثير على الكبد ونخاع الدم.
ثانياً: تأثير معمل كربون ١٤ إذ قد يتعرض العامل به للنتروجين السائل (درجة حرارة ١٧٠ مئوية) مما قد يتسبب إن لم تتخذ الاحتياطات اللازمة في احداث حروق.
ثالثاً: أشعة إكس التي قد تستخدم بطريقة تعرض مستخدميها للاشعاعات التي تؤدي الى اضطرابات صحية متعددة.
رابعاً: ترميم المقابر والتنقيب عنها فإن العامل في هذا المجال سواء كان أثرياً أو مرمماً أو رساماً أو مصوراً قد يتعرض لكثير من المخاطر

منها: التهوية غير الكافية والنقص في الأوكسجين والزيادة في ثاني أوكسيد الكربون وغير ذلك من المخاطر.
خامساً: التعرض للطحالب وخاصة في التعامل مع الموميات وفي المقابر وقد تتسبب في أنواع من الحساسية بالصدر.

ولذلك فمن المقترح:

١ ـ اجراء كشف طبي دوري على العاملين في الترميم، وقد يجرى مرة كل عامين أو وفقاً للتشخيصات التي تتضح من الدراسة الميدانية على أن يشمل الفحص:
- فحص اكلينيكي للغدد.
- صورة دم كاملة.
- اختبارات وظائف الكبد.
- اشعة الصدر.
- وأي فحوص متقدمة أخرى لازمة وفقاً للحالة، مع الاهتمام بقدامى المرممين.

ويجب أن تجمع نتائج الفحوص ويتم تحليلها وتقويم حالة كل فرد، واعطاء التوصيات الطبية اللازمة واستبعاد من تستدعي حالتهم البعد عن أعمال معينة، هذا بالاضافة الى معالجتهم حتى من أمراض غير مهنية اذ تلعب هذه الأمراض دوراً واضحاً في اضعاف مقاومتهم للأمراض (مثل البلهارسيا).

٢ ـ تعيين مشرف أمن صناعي في أقسام ومراكز الترميم بإدارات الآثار يتولى مسئولية الرعاية الصحية والاجتماعية على غرار

مشرف الأمن الصناعي في المواقع الصناعية.

٣ ـ توفير معدات الوقاية للعاملين كالقفازات الواقية والأقنعة الواقية للتنفس وستر «بالطوات» للعاملين بأجهزة الأشعة السينية، وكذا توفير أجهزة تهوية وشفط واستخدامها استخداماً سليماً.

٤ ـ الاستغناء عن بعض المواد ذات الخطورة الصحية أو القابلة للاشتعال السريع واستبدالها بمواد أقل خطورة.

٥ ـ منح بدل طبيعة عمل مناسب للعاملين بالترميم وصرف وجبة غذائية خفيفة إن أمكن، بل يجب أن يطبق ذلك على جميع العاملين في الأعمال الأثرية التي قد تعرضهم لأخطار مشابهة كعمال التنقيب وغيرهم.

خامساً: خطة لحراسة الآثار والمحافظة عليها:

تتركز مهمة الآثار في هدفين رئيسين كما سبق أن ذكرنا:

الأول: هو الحفاظ على التراث الأثري عن طريق حمايته وصيانته والكشف عما لا يزال منه في باطن الأرض.

الثاني: هو التعريف بذلك التراث سواء عن طريق عرضه بأماكنه الأصلية خير عرض أو في المتاحف مع العمل على التطوير والإكثار من ذلك أو عن طريق النشر العلمي والثقافي والتعليمي.

ويراعى أثناء ذلك مسايرة التقدم العلمي الحديث والحرص على ربط الآثار بالاطار الثقافي من ناحية وبالنهضة السياحية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالهدف الأول وهو الحفاظ على التراث الأثري، فإن الحراسة هي العامل الرئيس والأساسي فيه، ولكن هناك العدد الكبير من المعوقات والعقبات التي تقف في سبيل حراسة الآثار حراسة سليمة مطمئنة . . منها ما يتعلق بتصرفات الانسان كالاتجار غير المشروع في الآثار وتعدى سكان المناطق الأثرية عليها، ومنها ما يتعلق بضيق الموارد المالية وعدم توفر الامكانات وتحكم الروتين الحكومي.

وتعد مشكلة سرقة الآثار وتهريبها من أخطر المشكلات التي لازمت تاريخنا منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحالي، فالوطن العربي بوجه عام قد تعرض لألوان من الاستعمار عبث بآثاره وعمد الى نقلها خارج زمامه.

عوامل تؤدي الى سرقة الآثار بجانب سوء الحراسة:

واقراراً للحق يجب أن نشير الى عوامل أخرى ساعدت على سوء الحالة منها:

أولاً: عدم توفر الاعتمادات لدى بعض ادارات الآثار لحصر الآثار وتصويرها، وكذا الاعتمادات التي تسمح للمفتشين والحراس بالانتقال للتفتيش والمراقبة، وعدم توفر السيارات الخاصة بالأمن كي تقوم بالتجول بين المواقع الأثرية وبالذات في المناطق النائية.

ولذا فلابدَّ من توفير الدولة للاعتمادات الضرورية للحصر والتصوير وبدلات الانتقال والسفر وشراء السيارات والدراجات العادية والبخارية اللازمة.

كذلك يقتضي حصر الآثار وتصويرها توفير تخصصات معينة كالمهندسين والمصورين وخريجي مدارس المساحة وكذا اعطاء امتيازات وحوافز للعاملين بالمناطق الأثرية.

ثانياً: تعدد مخازن الآثار وبعثرتها وعدم استيفائها للشروط التي تضمن بعدها عن أيدي اللصوص والمحافظة على ما بها بل قد تصل الحال ببعضها الى وجود ثغرات وفتحات يتعذر احكام اغلاقها.

وعليه يلزم إنشاء مخازن مجمعة محدودة العدد تتوافر فيها وسائل الأمن والرقابة تجمع الآثار المبعثرة حالياً والتي يكشف عنها في المستقبل.

كذلك من الضروري انشاء متاحف اقليمية جديدة تستوعب عدداً من الآثار القيمة أو النادرة، كما يجب وضع أبواب للمقابر والمعابد والآثار الثابتة بطريقة لا تسيء الى مظهرها الأثري.

ثالثاً: وجود ثغرات في التشريعات الخاصة بالاتجار في الآثار وفيما يتعلق بهواية جمع التحف أيضاً مما يؤدي الى انتشار الاتجار غير الشرعي في الآثار والذي يعتمد على محاولات سرقة وتعدي وتهريب متعددة الأشكال والألوان، تحركها عصابات دولية وأخرى محلية ومن ورائها تجار آثار وهواة تحف وأحياناً موظفون فاسدو الذمم، لذلك

لابدَّ من منع الاتجار في الآثار منعاً باتاً واجبار هواة الآثار على تقديم كشوف بأوصافها الى ادارات الآثار.

رابعاً: تعدي سكان المناطق الأثرية وجيرانها على الآثار، بل وسكنى بعض العائلات في المقابر والمساجد والبيوت الأثرية، ثم قيامهم بتعديات وسرقات وتنقيبات يحرمها القانون ويؤدي كل هذا الى قلقلة الآثار وتعريضها للانهيار، ونتيجة لذلك تنصرف جهود مفتشي الآثار الى وقف التعديات وتتبع قضاياها دون واجباتهم الأخرى.

ولابد ازاء ذلك من ازالة المساكن القائمة داخل المناطق الأثرية أو المتداخلة فيها وتهجير سكانها الى مناطق قريبة، كما لابدَّ من تصفية التلال الأثرية التي نشأت نتيجة قيام مدن أو جبانات قديمة يصعب حراستها وصيانتها لوقوعها وسط المزارع أو المناطق السكنية، ويستلزم ذلك توفير الاعتمادات اللازمة لحفرها وجسها.

خامساً: عدم تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعي وتعمير الصحارى والري والحكم المحلي والاسكان والاشغال العسكرية في المناطق الأثرية دون السماح لادارات الآثار باتخاذ الإجراءات الأثرية الضرورية قبل التنفيذ ثم بعده، لأن عدم الاكتراث باحتياجاتها قد يؤدي الى تدمير كثير من الآثار وسرقة ما يعثر عليه من تحف أثناء العمل في تنفيذ تلك المشروعات.

ولذا فلابدَّ من الاتفاق مع كل هذه الوزارات والهيئات على عدم القيام بمشروعات في المواقع الأثرية ومناطق التلال الأثرية دون أن تقوم ادارات الآثار بجس المنطقة واخلائها من الآثار.

سادساً: عدم اهتمام أجهزة الأمن المحلي وخاصة المباحث بتعقب الجناة في سرقة الآثار ومراقبة المشتبه منهم والكشف عن عصاباتهم وادراج المناطق الأثرية بخط سير دوريات الشرطة.

ويقتضي هذا:

- التعاون التام بين ادارات الآثار وأجهزة الأمن وتنسيق العمل بينهما.
- مزيد من الاهتمام من رجال الأمن وشرطة المباحث بحوادث سرقة الآثار ومراقبة المشبوهين وتعقب الجناة.
- مزيد من اليقظة في مراقبة حراس الآثار وعقاب من يثبت اهماله أو استهتاره عقاباً رادعاً.

سادساً: خطة لإعداد القوى العاملة وتدريبها وتأهيلها:

خطت الجامعات العربية في الخمسين عاماً الأخيرة خطوات جادة وموفقة في سبيل انشاء كليات كاملة أو أقساماً متنوعة أو شعباً متخصصة لتخريج الأثريين والمحققين لسد حاجات ادارات الآثار لأثريين متخصصين في علوم ما قبل التأريخ أو الآثار القديمة أو اليونانية الرومانية أو الاسلامية أو الحديثة، يدرسون بها مواد الآثار والتأريخ والحضارة والانثروبولوجيا وبعض اللغات والخطوط القديمة وكذا لغة حديثة أو أكثر وغير ذلك من المواد النظرية الأساسية، كما يدرسون علم الجس والتنقيب والعمل بالمتاحف ويزاولون بعض العلوم العملية المتصلة بعملهم كالتصوير والمساحة والرسم الهندسي والخط والترميم وقد تخرجت دفعات عديدة من هؤلاء الأثريين سدوا

حاجة الادارات الأثرية ويقومون بمختلف المهام التي يتطلبها مجال الآثار خير قيام.

ومن المناسب في هذا الاطار أن نقترح الآتي:

١ ـ انشاء أقسام لتخريج الأثري الممارس أو العام أي الملم بالآثار والتأريخ وغيره الماماً عاماً يسمح له بالتعامل مع الآثار المتنوعة التي ترجع الى عصور مختلفة دون التقيد بعصر خاص أو نوع معين من الآثار أو التخصص الدقيق.

٢ ـ زيادة الاهتمام بالمواد العملية والتوسع في انشاء المتاحف والمعامل الخاصة بالتصوير والترميم وادخال استخدامات التقنية الحديثة في مجال الدراسة والتدريب. (أنظر الملحقين في آخر البحث).

٣ ـ انشاء معاهد يلتحق بها الفنيون العاملون في مجال الآثار من مساحين ومصورين ومهندسين ورسامين ومرممين، بل السماح لكافة التخصصات العلمية بالالتحاق بهذه المعاهد لزيادة فهمهم للآثار وتعاملهم معها تعاملاً مبنياً على الادراك والتقدير، ويمكن منح الخريجين (دبلومات) تخصصية أو درجة الماجستير اذا ما توفرت الشروط اللازمة.

٤ ـ العمل على رفع كفاءة العاملين في حقل الآثار عن طريق التدريب واقامة الندوات وحضور المؤتمرات والتوسع في ايفاد المجدين منهم في منح تدريبية وتشجيعهم على استكمال دراساتهم العليا لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه سواء داخل الوطن أو خارجه.

أما العاملون في حقل الترميم فلهم وضعهم الخاص نظراً للحاجة الى عمال فنيين وملاحظين متخصصين وخبراء للعمل في هذا المجال الهام.

إعداد المتخصصين في مجال الترميم:

١ ـ فيما يتعلق بالعمال الفنيين في مجالات الترميم فيلاحظ أن الحرف والمشغولات اليدوية في الآثار الاسلامية بوجه خاص مهددة بالانقراض نظراً لعدم وجود الاعداد اللازمة والكافية من الحرفيين الممتازين، مما جعل مصلحة الآثار في مصر تأخذ على مسئوليتها اعداد الكوادر الفنية اللازمة، فأنشأت سنة ١٩٦٦م معهداً للحرف الأثرية ضم أقساماً للجص والزجاج والنجارة والنحت والرخام، وذلك لتدريب الصبية لسنوات عدة على هذه الأعمال ومزاولتهم لها، ثم أضافت هيئة الآثار أقساماً جديدة كالتطعيم بالصدف والحفر على النحاس والخرط.

ولكن نظراً لعدم اقبال الصبية على الدراسة بهذا المركز بالاعداد المطلوبة واللازمة، وكذا تهربهم من العمل بعد تخرجهم من المعهد، فمن المقترح لاجتذابهم أن تقوّم وزارة التربية والتعليم هذه الشهادة بما يسمح بتعيين الخريجين في مستوى أحسن في ظل معاملة أفضل، وعلى أن تعدل مدة الدراسة وخطتها بما يتناسب مع التقويم الجديد للشهادة، كذلك يجب أخذ تعهد على الطالب وولي أمره بالعمل لمدة خمس سنوات على

الأقل بإدارة الآثار والاّ فسيضطر الى دفع التكاليف الدراسية والمكافآت التي منحت له طوال مدة الدراسة، كذلك يجب تشجيع فكرة انشاء مراكز تدريب مشابهة في مناطق الآثار تتناسب الدراسة فيها مع متطلبات الترميم في تلك المناطق.

٢ ـ فيما يتعلق بإعداد الملاحظين الفنيين يجبذ ادخال مادة لترميم الآثار وكذا المواد التي تخدم أغراض الترميم في برامج المدارس الصناعية والفنية الثانوية والمتوسطة، وليكن البدء مثلاً بمدارس الصناعات الزخرفية والمعمارية وما شابهها، والواقع أن معظم أقسام الدراسة بمثل هذه المدارس يتمشى مع مستلزمات الترميم كأقسام العمارة والنسيج والسجاد والنقش والزخرفة والنجارة والجلود وتشكيل المعادن وغير ذلك.

ويمكن أن يقوم بتدريس مواد الترميم مدرسون من خريجي كليات الفنون التطبيقية أو الجميلة والعمارة أو الهندسة بعد اخذهم لدورات تدريبية خاصة، وذلك توطئة لانشاء مدارس متوسطة أو ثانوية للترميم تقوم بإمدادنا بالملاحظين الفنيين في أعمال الترميم.

٣ ـ أما فيما يتعلق باختصاصي الترميم نعرض هنا المقترحات التالية:

أ ـ إنشاء كلية أو معهد عال لاعداد الكوادر اللازمة لذلك، وايجاد الامكانات اللازمة لانشاء معامل الترميم الحديثة بها مما يسمح بتأهيل الخريجين على النحو الذي يمكنهم من قيادة الكوادر العمالية المتخصصة بالكفاءة اللازمة.

ب ـ إنشاء دراسات خاصة لخريجي بعض الكليات التي تتفق بعض الدراسات بها مع مستلزمات الترميم، مثل أقسام الآثار القديمة والاسلامية بكليات الآثار والآداب وكليات الهندسة والتقنية والفنون التطبيقية والجميلة وكليات العلوم، يتخرج فيها الدارس حاصلاً على دبلوم معادل لليسانس أسوة بما هو متبع الآن في كلية الآثار بجامعة القاهرة فيما يخص الآثار القديمة والاسلامية، ويسمح له بالحصول على الماجستير أو الدكتوراه وفقاً لشروطهما.

جـ ـ زيادة الاهتمام ولو في مجال الدراسات العليا بالتخصص في فروع الترميم المتنوعة، فقد حدثت طفرة كبيرة في نوعية المرممين وتقنية الترميم في جميع أنحاء العالم حيث انضمت الى هذا المجال اعداد كبيرة من الباحثين في شتى فروع العلم والمعرفة، كما تصدر الآن دوريات متخصصة في أعمال الترميم وتعقد باستمرار مؤتمرات وندوات علمية متخصصة في المجال ذاته.

د ـ استمرار التعاون في المشاكل الترميمية ذات الطابع المعقد المتشعب مع المستشارين العلميين الذين يستعان بدراساتهم وخدماتهم المتخصصة في أعمال استشارية من واقع مشاكل الترميم، وكذا استمرار التعاون مع هيئات التدريس المتخصصة في الجامعات ومراكز البحوث في هذا المجال.

هـ ـ التفكير في وضع بروتوكول أو دستور خاص لترميم الآثار يلتزم المرممون به على أن يكون هذا البروتوكول مرناً ومسايراً

لأحدث الآراء العلمية.

و ـ دراسة اقتراح بإنشاء شركة متخصصة لترميم الآثار يفضل أن تكون تابعة لادارة الآثار أو تكون إذا اقتضت الضرورة إما حكومية أو تابعة للقطاع العام أو الخاص يعمل بها المتخصصون في الترميم.

سابعاً: خطة للنهوض بالنواحي الادارية وتحسين أوضاع العاملين:

ولعل من أهم الوسائل في هذا السبيل مايلي:

١ ـ انشاء كوادر جديدة للعاملين في ادارات الآثار تجعلهم في مصاف أساتذة الجامعات أو العاملين في مراكز البحث العلمي إذا تكافأت الشروط.

٢ ـ منح بدل طبيعة عمل للعاملين في حقل الآثار وخاصة في المناطق الصحراوية النائية، فهم يعملون في ظل ظروف جوية صعبة وأحوال معيشية سيئة، ولا يتيسر لهم الحصول على المواد الغذائية بالأسعار العادية أو بصفة مستمرة.

٣ ـ السماح للآثريين بتكوين نقابات أو جمعيات تؤدي لهم المزيد من الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية وترفع روحهم المعنوية.

٤ ـ تعديل وتطوير اللوائح الادارية والمالية وتوفير وسائل النقل والمساكن والاستراحات للعاملين في نطاق الآثار، والنظر في انشاء صندوق لتمويل الآثار (المحلق رقم ٢).

٥ ـ استخدام الكمبيوتر على أوسع نطاق وخاصة فيما يتعلق بالأرشيف العلمي.

٦ ـ إنشاء مركز قومي لآثار مصر، فقد أنشأت بالبلاد العديد من المراكز القومية المتخصصة لدراسة المشكلات ذات الطبيعة الاستمرارية سواء الاجتماعية أو الجنائية أو الزراعية أو التطبيقية المتخصصة.

وليست مشكلات صيانة وحماية التراث القومي للبلاد والحفاظ عليه لتسليمه للأجيال القادمة أقل من هذه المشكلات أهمية.

وإنشاء المركز القومي للآثار للعناية بجميع المشكلات المتعلقة بها وايجاد الحلول الملائمة لها سواء على المدى القصير أو الطويل تعمل به كل التخصصات العلمية التي تتطلبها مثل هذه الأعمال من آثريين علميين ومهندسين ومرممين متخصصين في التسجيل الفوتوغرافي، يعتبر بداية طيبة وجادة للتخطيط لدراسة هذه المشكلات بالنسبة لجيلنا والأجيال القادمة ولخلق أرضية مشتركة بين الجيلين.

ثامناً: خطة لتطوير المتاحف والتوسع في انشائها:

تاسعاً: خطة للنهوض بالمناطق الأثرية وتطويرها.

عاشراً: خطة للبحث والنشر العلمي والثقافي والتعليمي في مجال الآثار.

الملاحـــــق

الملحق رقم (١)

ضرورة استخدام التقنية الحديثة والعلوم التطبيقية في مجالات الآثار

يستحيل على الدراسات والأبحاث والتطبيقات الأثرية أن تنمو وتتطور في معزل عن التقنية والعلم الحديث اللذين يمكن الاستفادة منهما في المجالات التالية:

١ ـ مجال التأريخ والتقنين والتقويم الزمني: ومن أهم الطرق المستعملة في هذا المجال طريقة كربون ١٤ المشع لتقدير عمر المواد الأثرية العضوية وطريقة الحلقات السنوية للأشجار لتقدير عمر الخشب القديم، والطريقة المغناطيسية وطريقة الوهج الحراري لتقدير عمر الفخار.

٢ ـ مجال التسجيل والتوثيق الأثري والتأريخي: ومن أهم الطرق المستخدمة طريقة التسجيل الفوتوجرامتري في الرفع والرسم والتسجيل الهندسي والمعماري وكذا ألوان من التصوير الحديث باستخدام الأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية والصوديوم وغيره للكشف عما تتضمنه أو تخفيه الجدران والوثائق، وكذا تصوير سجلات الآثار والوثائق والمخطوطات بالبيكروفيلم وما يشابهه من طرق أحدث.

٣ ـ مجال المسح الأثري والجس والتنقيب: ومن الوسائل المساعدة في هذا السبيل الطرق التنبؤية (أو الجيوفيزيقية) مثل المقاومة الكهربائية والمقاومة المغناطيسية كذلك استخدام الأشعة الكونية

وأجهزة قياس الجاذبية الأرضية والرادار للكشف عن الفراغات داخل الآثار، كما يفيد في مجال التنقيب التصوير الجوي للمنطقة الأثرية والتحليل الكيميائي لعينات التربة.

٥ ـ مجال الكشف عن أسرار الماضي والتعرف على مادة الأثر وتركيبها ومكوناتها باستخدام الأشعة السينية والتصوير الراديوجرافي والفحص الميكروسكوبي الالكتروني والعدسات البصرية المكبرة والتحليل بالطرق الطبيعية والكيميائية الحديثة كالتحليل الطيفي الانبعاثي والتحليل الطيفي البصري والتحليل بالامتصاص الذري والجس الالكتروني.

٦ ـ تنظيف وترميم وعلاج وصيانة وتقوية وانقاذ الآثار باستخدام المواد والعجائن والسوائل التي توصل اليها العلم الحديث والاستعانة بنتائج التحليل الطبيعي والكيميائي والصور الاشعاعية والفحص الالكتروني وكبائن التعقيم والتبييض وخيام البلاستيك العازلة وأجهزة قياس صلابة الأحجار والرافعات الالكترونية.. وغير ذلك.

٧ ـ مجال العرض المتحفي باستخدام وسائل الاضاءة وفقاً لأحدث الابتكارات ووسائل العرض والديكور الحديثة والتعليق الميكانيكي ووسائل الانذار الآلي والميكر وأجهزة الإطفاء الآلي ووسائل الاتصال السمعي والبصري الحديث (كالدليل الآلي والكاتلوجات المضيئة) وكذا وسائل التنظيف الميكانيكي ووسائل الرفع الهيدروليكي والفترينات المتحركة على قضبان وأجهزة قياس درجات الحرارة والرطوبة وأجهزة تكييف الجو ومنع

التلوث وامتصاص الاهتزازات.

٨ ـ مشروعات الصوت والضوء التي تعتمد على أحدث وسائل الاضاءة الملونة المتغيرة مع الموسيقى الملائمة والأداء القوي المعبر.

٩ ـ استخدام أحدث وسائل الطبع والنشر والاعلان.

١٠ ـ استعمال الكمبيوتر (العقل الحاسب الالكتروني) على نطاق واسع وفي خدمة المجالات السابقة كافتها.

ومع ذلك فهناك بعض التحفظات التي يجب أن نضعها نصب أعيننا عند استخدام التقنية الحديثة في مجال الآثار، نظراً لأن التراث الأثري والتاريخي هو بمثابة أمانة في عناقنا تسلمناها من الأجيال السابقة وهي في نفس الوقت ملك للأجيال الحاضرة والمستقبلة لذا يجب أن نتذكر دائماً الآتي:

١ ـ أن نجنب الآثار أي ضرر أو خطر نتيجة لاستخدام وسائل التقنية الحديثة وأن نتحاشى أية مجازفة أو مخاطرة في هذا السبيل.

٢ ـ ألَّا يكون الهدف من استخدام هذه الوسائل هو استعمال الآثار كحقل تجارب علمية أو لاختبار مدى نجاح تجربتها، ولذلك فمن المحتم علينا ألَّا نقبل أية طريقة علمية حديثة الَّا إذا كان قد انتهى عهد تجربتها وثبت سلامة نتائجها، وأن نتأكد من جدوى استخدامها في مجال الآثار.

٣ ـ ألّا تكون الوسائل العلمية واستخدامات التقنية هي الأساس في العمل الأثري أو التاريخي بل يجب أن ننظر اليها كمجرد عوامل

مساعدة، على أن تظل الطرق التقليدية هي العماد الأول في حقل الآثار، وهذا لا يمنع من السعي في نفس الوقت نحو تطوير الوسائل التقليدية وتحسين ظروف استخدامها.

٤ ـ يجب أن نتوخى الحذر عند فحص نتائج الأبحاث والفحوص العلمية، كما يجب أن نعتمد على أكثر من طريق في هذا المجال، ومن ثم نقارن نتائجها بالنتائج التي نتوصل اليها بالطرق التقليدية.

وأخيراً يجب أن نتذكر أن العالم العربي قد اضطر في الماضي القريب الى الانغلاق على نفسه والتقوقع والانعزال عن التقنية والعلم الحديث، أما الآن وقد سار شوطاً في الانفتاح على العلم الحديث فيجب أن نستفيد منه كلما كان ذلك ميسراً وموصلاً الى الهدف المنشود.

الملحـــق رقم (٢)

إنشاء صندوق تمويل لمشروعات الآثار والمتاحف ذي حساب خاص في أحد مصارف «بنوك» الدولة، وذلك لتنفيذ المشروعات الهامة لانقاذ وصيانة الآثار التي تحتاج اليها عمالة خاصة نادرة غالية السعر وإلى اختصاصيين يعملون في مناطق نائية، لابدَّ من تعويضهم بأجور متميزة، كما تحتاج المشروعات الى السرعة الفائقة في توفير الامكانات المطلوبة من معدات وأدوات ومهمات يصعب الحصول عليها في ظل اللوائح والقوانين الحالية للدولة من خلال ميزانية

روتينية يضيع وقت طويل من سنتها المالية في توزيع الاعتمادات وقفل الحسابات وعمل الممارسات والمناقصات، مما يجعل تنفيذ بعض المشروعات بالغ الصعوبة والتعقيد.

والحل المتيسر إذا كنا جادين في السعي لإنقاذ وصيانة تراثنا القومي دون تحميل لميزانية الدولة بأعباء اضافية ومن خلال دخل الآثار، هو انشاء صندوق لتمويل مشروعات التراث يهدف الى النهوض بمشروعات الآثار واقامة التحف واعداد الصور والمطبوعات والنماذج وكل ما يهدف لنشر الثقافة الأثرية سواء كان ذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية أو الأجنبية، على أن تشكل لجنة لادارة الصندوق قد تكون برئاسة الوزير المختص نفسه، وتضم مندوبين عن وزارات المالية والاقتصاد ورئيس ادارة الآثار وعدد من معاونيه وأعضاء من المهتمين بالتراث أو من ذوي الخبرة، تعمل وفق قواعد وضوابط وقواعد مرنة غير خاضعة للروتين وتوجه الخدمات التي يؤديها الصندوق.

وتتكون موارد الصندوق التي توضع في حساب خاص يقسم تبعاً لأنشطته المتنوعة من:

١ ـ الاعتمادات التي تخصصها الدولة للصندوق بالموازنة العامة.
٢ ـ رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية، وكذا العروض الفنية وعروض الصوت والضوء إن وجدت.
٣ ـ حصيلة بيع المطبوعات والصور والنماذج وكافة المنتجات العلمية أو التعليمية أو الثقافية التي تنتجها ادارة الآثار.

٤ ـ حصيلة اقامة المعارض الأثرية بالخارج.

٥ ـ الهبات والتبرعات والاعانات التي يقبلها مجلس ادارة الصندوق.

٦ ـ ريع استثمار موارد الصندوق.

٧ ـ أية موارد أخرى جائزة قانوناً.